مؤسسات الأرشيف الوطني: الواقع والأفاق
إقتراحات ونماذج

عمـــر ميموني
محافـــظ التـــراث التـــاريخي

1) مدخل وتعريفات سريعة

إن المعلومات المكونة للرصيد الوثائقي لأمة أودولة تنقسم إلى قسميـــن:

جزء إبداعي أنتج بصفة إرادية قصد الإفادة أوالترفيه عن طريق النشـــر والتوزيع الواسع، وفي غالب الأحيان لغاية تجارية. هذا القسم من النظام الـــوطني للمعلومات تكونه أساسا المكتبات ومراكز الوثائق، يحفظ كتراث فكري ومصدر علم وتوثيق. إن الهيئة الأولى والمحورية في جمع وحفظ هذا الجزء الهام من التراث الوطني هي المكتبة الوطنية ترافقها في ذلك ولأشياء أخرى المتاحف.

أما الجزء الثاني من المعلومات فهي تلك التي تنشأ بصفة آلية غير إراديـــة لأنها نتاج لكل عمل تسييري، سواء تعلق هذا النشاط بدولة أومؤسسات وطنية أوخاصة، فهي الأرشيف.

إنه الدليل المادي القاطع على وجود ونشاط أي مؤسســـة هوالنتيجـــة الحتمية لنشاطها، والحجة البيانية لحقوقها، وذاكرة وجودها. وإذا تكلمنـــا عـــن الأرشيف الوطني فهذا يعني أننا نشير إلى كل الوثائق التي أنتجت فوق التـــراب الوطني أوأستلمت من طرف هيآته ومواطنيه.

ويتحدث القانون الخاص للأرشيف الجزائري الصادر برقم ***88/09*** تاريخ ***26*** جانفي ***1988*** عن هياكل الدولة في تنظيماتها المركزية والمحليـــة (الجماعـــات المحلية) والحزب (يعني هنا حزب جبهة التحرير الوطني الـــذي كـــان بموجـــب الدستور يعد الهيئة المسيرة للدولة ولذا تعتبر أرشيفاته ووثائقه التي يرجع تاريخهـــا

إلى ما قبل *1989* أرشيف عمومي) والمنظمات الجماهيرية. ثم أن القانون نفسه يتضمن إجراءات تخص الأرشيف الخاص (***privees***).

الخلاصة من قراءة القانون هي أن الأرشيف الوطني يضم كل أرشيف الأمة، ويقر بحفظه، وتنظيمه سواء كان مصدره عمومي أم خاص. طبعا حتى يتسنى للدولة التكفل بهذا الرصيد الوثائقي الهام كان لزاما عليها أن تخلق الهيئة أوالمؤسسة المكلفة بهذه المهمة.

2) الواقع التشريعي والتنظيمي

في هذا الإطار تم إنشاء مركز الأرشيف الوطني (*CAN*) ***Centre des Archives Nationales*** بعد إتمام بناء عمارة في" بئر خادم " منمطة حسب المقاييس المتعارف عليها عالميا في هذا المجال وذلك بمرسوم رقم *87/11* مؤرخ في *06* جانفي *1987*.

مهام هذا المركز هي على الخصوص إستقبال دفعات الأرشيف الذي انتهت صلاحيته في مجال الإدارة والتسيير (العمر الثالث) والمنتج من طرف الهيئات العمومية والأرشيف ذوأصل عمومي مهما كان تاريخه ونوعه. وتقريبا في الوقت نفسه أسست المديرية العامة للأرشيف الوطني (مرسوم رقم *88/45* المؤرخ في *01* مارس *1988*) مهامها بوضع سياسة وطنية للأرشيف الوطني، والسهر على تنفيذها،وإقتراح القوانين والنصوص المنظمة للقطاع، والمراقبة، والتفتيش، ووضع المقاييس والأنماط الأرشيفية ...إلخ.

بينت التجربة أن هناك تداخل في الصلاحيات بين الهيئتين أحيانا، وأن العلاقة العضوية بينهما يكتنفها شيء من الغموض. إلا أنه منذ حين يمكن أن نقول أن هذا الوضع قد زال، إن لم يكن من الناحية الشكلية القانونية، إنما من الناحية العملية، حيث أصبح للهيئتين مدير واحد يشرف على كافة الهياكل ويسير كل النشاطات. ربما يكون هذا الإجراء خطوة أولى في طريق الوضوح التنظيمي والقانوني. هذا على المستوى المركزي، أما على المستوى المحلي، أي حسب التنظيم الإداري الجزائري، الولايات والبلديات، فهناك نصين للتكفل بوظيفة الأرشيف. أما الولايات فلها، بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في ماي *1992*

لم ينشر في علمي في الجريدة الرسمية، مصالح أرشيف مهمتها الأساسية الإعتنـــاء بالأرشيف المنتج من طرف المصالح الولائية خاصة مايسمى بالأرشيف الوسطي. وفي الإطار القاعدي للهيكلة الإدارية نجد البلديـــــة.

مـــن جانب آخر هناك مجالات أخرى للنشاط والسلطة. نذكر منـــها القطاع الإقتصادي، والسلطة القضائية، والشـــؤون الخارجيـــة.

فـــي المجال الإقتصادي لاتوجد هيكلة أوتنظيم خاص، ماعدا النصـــوص العامـــة المنظمة للمعامـــلات التجارية والماليـــة والوثائق المتعلقـــة بها (***CODE CIVIL, CODE DE COMMERCE, CODE PENAL, COMPTABILITE PUBLIQUE***) أوالنصوص الخاصة بالأرشيف الوطني في أحكامها العامة.

فـــي قطاع القضـــاء صدر مرســـوم في ***1996*** رقم ***96/168*** المـــؤرخ فـــي ***13*** ماي ***1996*** ينظم أرشيف المجالـــس والمحاكـــم القضائية متبوع بقـــرار وزاري مشترك، يتضمن جـــدول يضبط مواقيت حفظ الأرشيف، وإقصـــاؤه، أودفعه إلى مؤسسة الأرشيف الوطني بمعنى أنه يحدد مدة حفظ مختلف أصـــناف الوثائق قبل إقصائها أودفعها إلى الأرشيف الوطني.

مـــن جهـــة أخرى ومن الناحية القانونية دائما لابد أن نشـــير إلى أن مفهوم الأرشيف، والأرشيف كوظيفة، موجودان في عدة نصوص تشريعية، أهمها قانـــون الدومين الوطنـــي الذي يصنف الأرشيف في إطار التـــراث الـــوطني المصطنع أي في نفس درجة التراث (الدومين) الوطني الطبيعـــي، الـــذي يضـــم الأرض، وما تحـــت الأرض، والبحر وما تحت البحر، في الحدود الدولية إلخ ... وهذا يعني أن الأرشيف يندرج في رمزيات وماديـــات السيادة الوطنيـــة.

مـــن كـــل ما سبق نستنتج أن الارشيف أمر بـــالغ الأهميـــة بالنســـبة لمكونات الدولة والأمة، وأن تعريف الأرشيف حسب القانون شمولي في مفهومه أي أنه يحيط به من كل الجوانب ولا يستثني أي مصدر أومنتج أوحقبة زمنية ولا يقصى أي وعاء حامل للمعلومات.

3) إقتراحات ونماذج

مع هذا فإننا نرى أن الهياكل والمنشآت الأرشيفية لم تساير هذا المجهود النظري والتشريعي، وهكذا لا نجد مثلا في التنظيم الحالي ولا هيئة تتوسط بين المديرية العامة للأرشيف الوطني من جهة، والهياكل المحلية كالولايات، والبلديات، والمؤسسات الإ[illegible] والإقتصادية وغيرها، من جهة أخرى.

لذا وحتى نتجاوب مع المفهوم الشمولي المستنبط من قراءة القانون نرى أنه من المنطقي أن تنشأ عدة هياكل متخصصة تتكفل بكل أرشيفات الأمة، وتكون بمثابة همزات وصل بين المديرية العامة للأرشيف وباقي الهياكل الإدارية والتسييرية، وتكون في نفس الوقت شبكة أرشيفية تغطي كل التراب الوطني وتهتم بكل ماهوأرشيف أي وثائق من كل الأشكال والأنماط موعودة للحفظ. وفي هذا المنظور، ومع مراعاة المعطيات المادية والقانونية والمعنوية الموجودة على أرض الواقع نقترح أن تنشأ عدة مراكز تكون تخصصات إقليمية أوقطاعية.

على المستوى الإقليمي لابد من خلق مراكز جهوية في قسنطينة لناحية الشرق الجزائري، وفي الجزائر العاصمة لناحية الوسط، وفي وهران للناحية الغربية، خاصة وأن مصالح هذه الولايات قامت وتقوم بدور جهوي، نظرا لمكنوناتها،وتاريخ نشأتها، وإرثها كقطب إشعاع جهوي في مجال الأرشيف. يمكن إضافة مركزين آخرين لناحيتي الجنوب الشرقي (ورقلة) والجنوب الغربي (بشار). من مهام هذه المراكز الحفاظ على الأرشيف الجهوي الموجود حاليا في مخازنها، وصيانته، وإستثماره، واستقبال مايجب دفعه إلى الأرشيف الوطني من الولايات التي تشرف عليها، والمؤسسات الإقتصادية والولايات.ثم من دورها أيضا أن تكون ممثل المديرية العامة في مهام المراقبة والتفتيش، والسهر على تطبيق القوانين العامة والتقنية الخاصة بالميدان.

إلى جانب هذه المراكز الجهوية وحتى يمكن التكفل بكافة المنتوج الأرشيفي نقترح إنشاء مركز متخصص لإحتواء الأرشيف الإقتصادي، ونعني

هنا كل الوثائق الهامة، في مجال معرفة تاريخ الإقتصاد الوطني، والتاريخ الإجتماعي، وإثبات حقوق الدولة والمؤسسات والأفراد، المنتجة من طرف المؤسسات الإقتصادية بكافة أنواعها، والله يعلم كم هي (الأرشيفات) تعاني الآن في ظروف إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، ولا شك أن التاريخ سيخسر مصادر ذات قيمة لا تعوض إذا استمرت على هذا الحال.

إن إنتاج الوثائق والمستندات كان يتلخص خاصة في الأوعية الورقية، سواء كانت نصية، أوصور، أوخرائط، ثم ظهرت الأشرطة الفيلمية، والفيديو، وها نحن اليوم نشاهد الإنتاج المتزايد للمنتوجات الإلكترونية الآتية من إستعمال الكمبيوتر وملحقاته. فلا بد من التفكير في إنشاء مركز متخصص في التكفل بالأرشيف غير الورقي (***NON PAPIER***) إذ الكميات الموجودة اليوم، — من أفلام وفيديووأقراص مغناطيسية تكفي لتشغيل المركز على الفور، ناهيك عما سينتج يوميا، وبصفة متزايدة وباستمرار.

ثالث مركز يفرض وجوده هومركز الأرشيف التاريخي والإداري، ولعله موجود اليوم في صورة مركز الأرشيف الوطني وملحقه للأرشيف الإداري.

كلنا نعلم أن معظم الولايات تعاني في إيجاد محلات لائقة تحفظ فيها أرشيفاتها في أدنى شروط الصيانة، لذا شرعت البعض منها في بناء مراكز أرشيف ولائية تحل لها المشكل إلى حين. إننا نرى أنه من الضروري والعاجل، أن يستمر هذا المجهود وأن تتوسع هذه العملية لتعم كل الولايات. نضيف أنه يجب تخصيص هذه البنايات الجديدة للغرض الذي أنشئت من أجله، ودم تحويل محلاتها إلى أغراض أخرى، حتى وإن كانت أوسع من الحاجيات الآنية: الأرشيف إنتاج مستمر وستملأ المخازن في وقت قصير لاشك في ذلك.

تبقى البلديات. وأرشيفاتها، في أغلب الأحيان، تعاني معاناة شديدة من الإهمال، والحفظ المنظم، والصيانة اللازمة.أما التصنيف المطلوب لهذه الوثائق، فهوغائب تماماً. وحتى تكتمل الشبكة التي تكلمنا عنها آنفا يجب أن تتكفل البلديات فعليا بأرشيفاتها، كما ينص على ذلك القانون الخاص بالبلدية، لذا عليها

أن تخصص محلات آمنة صالحة للحفظ، وأن توظف تقنيين مختصين في الميـــدان للإشراف عليها.

4) خلاصة وأفاق

إن المؤسسات عبارة عن نصوص تشريعية وتنظيمية ومنشآت ورجـــال. وإن ما ذكرناه هنا يمكن الجزائر، إذا تحقق، ولا شك في حتمية ذلك، من الحفاظ علـــى ثروتها الأرشيفية، على الأقل من الناحية المادية. لكن العاملين في ميـــدان الأرشيف والمسيرين الإداريين وحتى المواطنين يحسون ببعض الفراغات القانونيـــة مثلا فيما يخص الإقصاء والتبليغ والمراقبة.

في ختام هذا العرض السريع نخلص إلى القول أن للجزائر اليوم إمكانيات بشرية وتنظيمية تسمح لها بأن تتصور، أوأن تطمح إلى المزيد في ميدان التكفـــل بالأرشيف. أكثر من ذلك إذ الشوط الذي قطعته في درب الإهتمام بأرشـــيفها يجب متابعته حتى لا تذهب الأموال التي صرفـــت، والمجهودات التي بـــذلت في التفكير، والبناء، والتشريع والتكوين، البشري، هدرا.